

غزوة الحكم الرشيد

نماذج المغالطات الأمانة العامة لمؤتمر الحوار

لا صحة لخبر أمانة الحوار حول التوافق على الفقرة «11» ونرفضها رفضاً مطلقاً

بن مبارك والرعييني حرصاً أعضاءً بالفريق لتعطيل الحوار

التوافق والقضاء على التسوية السياسية.. مؤكداً إبلاغهم برفضه كون المؤتمر للفقرة ، ومشيراً إلى وعد الأمين العام أحمد بن مبارك بأنه سوف يشير إلى ذلك في محضر الجلسة وخبرها. ولفت البركاني إلى أن ما ورد في آخر الفقرة التاسعة (كلمة عرقلة القضاء) هي كلمة مضافة لم يتفق عليها وتمثل أضراراً بسمعة الحوار، وأضاف: "عدم إشارة الخبر إلى إلغاء الفقرة الخاصة بإلغاء قانون الحصانة إلى جانب إلغاء قانون العزل السياسي وهو ماتم التوافق عليه يشكل عدم مصداقية لإمانة العامة لمؤتمر الحوار ويمثل استخفافاً بأعضاء الحكم الرشيد وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني". وقال: "ما كان ينبغي لإمانة العامة أن تدعي الاتفاق على قضايا لم يتفق عليها وأن ذلك يمثل عملاً خطيراً وإخلالاً بهما مؤتمر الحوار الوطني وضرباً مدمراً لأعمال التوافق".

الوطني -مضامين خبر جلسة فريق الحكم الرشيد المعلن بموقع أمانة الحوار بشأن التوافق على الفقرة رقم (11) الخاصة بمنسبتي المؤسسة العسكرية والأمنية . مؤكداً " رفض ممثلي مكون المؤتمر للفقرة رفضاً مطلقاً معتبراً بها انتهاكاً لحق شريحة كبيرة من أبناء الوطن ممن عملوا في المؤسسات العسكرية والأمنية وتديساً مطلقاً بحق المواطنين. وقال: " ما كان ينبغي لإمانة العامة لمؤتمر الحوار إعلان توافق حول هذه النقطة لم يتم مطلقاً".

مشيراً إلى تواجد أمين عام لجنة الحوار أحمد بن مبارك والأمين المساعد ياسر الرعييني والعديد من قيادات أمانة الحوار وأعضاء لجنة التوفيق ورئاسة الفرق داخل فريق الحكم الرشيد... وأضاف: "بل ويوجهون البعض لتبني مواقف متشنجة تؤدي إلى تعطيل الحوار وإفساد عملية

أدى الشيخ سلطان البركاني عضو مؤتمر الحوار الاثنين الماضي بتصريح صحفي حذر فيه من أعمال تزوير ومخالفات تضليلية للإمانة العامة لمؤتمر الحوار على مخرجات فريق الحكم الرشيد، ودعا الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني إلى سرعة تصحيح مضامين خبر فريق عمل الحكم الرشيد المنشور يوم الاثنين بموقع الأمانة العامة لمؤتمر الحوار وكذلك تصحيح محضر الجلسة إن كان أعد على نفس السياق. ولوح القيادي للمؤتمري باتخاذ مواقف أخرى، مؤكداً: "لن نسمح بأن يفترى علينا أو يزور علينا.. واني وزملائي أعضاء المؤتمر بفريق الحكم الرشيد نرفض تلك التصرفات ونستجدها ونعتبرها إعاقة واضحة لمؤتمر الحوار الوطني وتعطيلاً لأعماله". وكذب الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام وعضو فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار



نص مداخلة البركاني التي فضحت التقرير غير الرشيد

قدم عدد من أعضاء الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني مذكرة لهيئة الرئاسة تم قراءتها من قبل الشيخ سلطان البركاني الأربعاء، والى نصها:

غير متفق عليه وفيه من التناقض مثله مثل التناقض الإعلامي بالأمس وما تضمنته نص التقرير اليوم الأربعاء الذي يؤكد اضطرابه وعدم صحته أو سلامته وعدم دقته في كثير مما ورد فيه من النقاط واعتداءه على المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية ورسالة لجنة التوفيق الموجهة إليه وعدم اتفاهه مع أسس بناء الدساتير في العالم. وإننا نقدم اليكم تصحيحاً للاخ فؤاد الحميري عضو فريق الحكم الرشيد الذي طمان فيه «شباب الثورة» بأن النصوص الجديدة المعلنة «يوم أمس» تغطي أهدافهم بشأن العزل السياسي وهو أمر يدل على النوايا المبيتة للأطراف الأخرى وتلاعبها بالإلغاف والمواقف وعدم التزامها، مما يجعلنا نرفض التقرير وندعو كل من ينتمي إلى الحقيقة ويحرص على نجاح هذا الحوار إلى رفض ذلك ، وأن على أصحاب النوايا السنية أن يتحملوا مسئولياتهم عن أي نتائج.. فضلاً عن أن الخبر الإعلامي ليوم أمس «الثلاثاء» لم يشير إلى إلغاء المواد المطالبة بإلغاء قانون الحصانة والذي كان يفترض أن يتضمنها الخبر الإعلامي إلى جانب الحديث عن إلغاء ما يتعلق بالعزل السياسي، بولم يكن عدم الإشارة إلى ذلك سهواً كما يبدو أو عن غير قصد ، ولكنه أمر مبيت، لأن الأصل أن يشير إلى الاتفاق على إلغاء كل ما يتعلق بالحصانة والعزل السياسي، وذلك ما يدعوننا وإياكم إلى رفضه وعدم الخوض فيه مطلقاً حتى يتم تصحيحه برمته وجعله محل اتفاق ومنسجماً مع أهداف ومبادئ الحوار والالتزام والمبادرة.. والله يحفظكم ويرعاكم.

الأخوة/ هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني المحترمون الأخوة والأخوات/ أعضاء مؤتمر الحوار الوطني المحترمون تحية وتقدير يشرفنا نحن الموقعين أدناه بفريق الحكم الرشيد أن نضعكم بصورة أمام الحقائق التي تدل على عدم سلامة التقرير الموزع باسم فريق الحكم الرشيد والذي فوجئنا يوم أمس الثلاثاء، بنشر موقع الأمانة العامة لمؤتمر الحوار وإذاعته عبر وسائل الإعلام الرسمية المختلفة: (بأن ما صدر عن فريق الحكم الرشيد كان باتفاق جميع مكوناته) ثم عدل الخبر بعد ذلك وصدر بأن مكون المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف قد تحفظوا.. وما أنتم تلاحظون النص في التقرير الموزع بين أيدينا اليوم قد أشار إلى أن (مكون المؤتمر الشعبي العام قد رفض!) وهو أمر يؤكد أن التقرير برمته غير سوي ولا يتفق مع المبادرة الخليجية وألبيتها وأهداف الحوار التي اجتمعنا من أجلها ما هنا حرصاً على نجاح مهام المؤتمر بديل أن هذا التقرير في معظم موادها متناقض ومضطرب وأن نقاطاً اتفق عليها عدلت أو أسقطت نهائياً.

وانا لا نحتاج لأن نقدم اليكم الأدلة بالتفصيل وأنتم من سمع في أخبار يوم أمس الثلاثاء، أن التقرير تم بتوافق جميع المكونات ثم عدل الخبر بعد ذلك إلى تحفظ المؤتمر وجاء اليوم ليشير إلى رفض مكون المؤتمر لبعض البنود وهو ما يجعل التقرير برمته غير سليم وجزءاً مما ورد فيه

الدكتور مهدي عبد السلام لـ «الميثاق»:

الاعتداءات على ممثلي المؤتمر وحلفائه بلطجة منهجة



لم يتم التوافق عليها وإسقاط مواد أخرى.. وحمل الدكتور مهدي عبد السلام لجنة التوفيق وهيئة رئاسة مؤتمر الحوار مسؤولية ما تعرض له تقارير فرق العمل من تدخلات وإضافات من شأنها تعطيل مؤتمر الحوار.

وعن دور مكون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه إزاء هذه الخروقات قال الدكتور مهدي: «ليس فقط المؤتمر الشعبي العام وإنما كل القوى الوطنية المشاركة في الحوار أكدت أنها لن تقبل بهذه المغالطات التي تحصل الآن وتمارس في تقارير الفرق التي تأخرت في إنجاز عملها.. حيث وهذه التدخلات في مخرجات فرق العمل تعد تجاوزاً واضحاً للأنظمة الداخلية للحوار وخروجاً عن نص ومضمون المبادرة الخليجية وألبيتها المزممة. ونفى الدكتور مهدي صحة ما ذكرته الأمانة العامة للحوار الوطني بشأن موافقة المؤتمر الشعبي العام على الشروط التي طرحت في فريق الحكم الرشيد والمتعلقة بالنص البديل للعزل السياسي موضحاً ذلك بقوله: موقف المؤتمر ثابت وواضح لن يقبل أي خروج عن المبادرة الخليجية ومن يطرحدون هذه الأشياء يسعون إلى إثارة المشاكل وإرباك أعمال الحوار الوطني.. ومحاولة تمرير أجندات تخدم مصالح ضيقة لأشخاص وأطراف معينين..»

حمل الدكتور مهدي عبد السلام عضو مؤتمر الحوار الوطني هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني مسؤولية ما تعرض له الشيخ سلطان البركاني منتصف الأسبوع الماضي خلال الجلسة العامة في مؤتمر الحوار الوطني.. وقال لـ «الميثاق»: تتحمل مسئوليتها هيئة رئاسة مؤتمر الحوار، واعتقد بعض أعضاء هيئة الرئاسة وراء ما يحدث من مشاكل.. وللأسف لا يوجد من يمثل المؤتمر الشعبي العام في المنصة خلال إدارة الجلسات العامة الختامية، وبدون شك فإن الاعتداء على الشيخ سلطان البركاني بلطجة منهجة في إطار المساعي التي تستهدف المؤتمر الشعبي العام وتنسحق بأهداف الوسائل لاجتماعه.. وكثير من ممارسات الاشتراكي والإصلاح والناصري على مدى طويل تؤكد هذا الأمر. وأضاف: بطبيعة الحال هي ممارسات مرفوضة ونحن على يقين أن ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه المشاركين في الحوار الوطني تصرفوا بمسئولية وإيماناً منهم أن مشاركتهم في الحوار من أجل التصالح والتسامح والخروج بأهداف مستقبلية تلي طموح وتطلعات اليمنيين وتضمن مستقبل أجيالهم. ووصف الدكتور مهدي عبد السلام ما أثير في تقرير فريق الحكم الرشيد بأنه قبلة موقوتة من شأنها تفجير الأوضاع في المستقبل وإعادة الأزمة إلى المربع الأول ولا تدل على التصالح والتسامح ولا على التوافق. واستطرد قائلاً: تواجه في مؤتمر الحوار أعمالاً تحريضية ضد المؤتمر الشعبي العام وممثليه في الحوار ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل وصل إلى تزوير بعض تقارير فرق العمل ومنها تقرير فريق الحكم الرشيد الجيش والأمن الذي أقرت بوجود إضافة مواد

«الميثاق»:

أرير دون علم أعضاء الفرق

«من لا ثقل له في البرلمان يطالب بحله»

«الإضافات التي تدخل في التقارير سياسية وليست أخطاءً طباعية»

نيمر بصيغته الحالية



الواقع من خلال أفعال أزمات وصراعات لتأزم الوضع.

الذين لا يقف وراء كل ذلك؟

الذين لا يقفون بالإرادة الشعبية.. وأيضاً المستفيدين من الأزمة، وكذلك المتسلقون!

لماذا برأيك ليزال الفريق المصغر من فريق القضية الجنوبية معطلاً حتى الآن؟

هذا التاريخ زادت الكولسة وبدأ مؤتمر الحوار ينحرف عن مساره المرسوم، وبدأت الخروقات للنظام الداخلي للمؤتمر والمبادرة الخليجية وألبيتها وزادت الطبخات والاجتهادات التي تستهدف نجاح مؤتمر الحوار.

ما السبب برأيك؟

- ثار سياسي، فمنذ أن عجز البعض عن تمرير أهداف سياسية مفصلة على مقاساتهم بدأ بتصفية الحسابات داخل مؤتمر الحوار، وأيضاً عكس ذلك على

- من 3 إلى 6 أشهر.

بعض المكونات لا ترى أية أهمية للانتخابات البرلمانية بل وتطالب بحل البرلمان وإعلان مؤتمر الحوار بديل عنه يقوم بمهامه التشريعية ويعمل على تنفيذ مخرجات الحوار.. أي فترة تأسيسه.. ما تعليقك؟

- هذا كلام لإلهاء الناس، ولا يمكن أن تحل بدل أية مؤسسة منتخبة إلا مؤسسة منتخبة.. وأي طروحات أخرى تظل خيالاً سياسياً لدى من لا يقفون بالإرادة الشعبية أو الذين لا يمتلكون ثقلاً في البرلمان القائم.. ولا تستطيع أية مؤسسة أن تكون قوية وكلامها نافذاً إلا إذا كانت منتخبة من الشعب، حتى رئيس الجمهورية لا يكون قوياً وقراره قوياً ما لم يكن منتخباً.

كيف تقر مشروع العزل السياسي؟

- هذه مهزلة وليس مشروعاً، وهي نوع من الثأر السياسي، فما لم يستطع بعض الرفاق من تحقيقه في ساحات التغيير يأتيها به الآن إلى قاعة مؤتمر الحوار ليصفوا به الحساب.

ما السلطة التي لم يسلمها المؤتمر الشعبي العام وفقاً لمطالب الحزب الاشتراكي اليمني؟

- علي عبدالله صالح.

ما الذي تصح به المتحاورين؟

- أي يحشوا الدستور الجديد بتقاهات.. العالم سيضحك علينا إذا أدخلنا المكائيدات إلى دستورنا.. هناك معايير عالمية لصياغة مواد الدساتير، وليس من برأسه «خبيثة» قال ضمنوها الدستور..

كلمة أخيرة؟

- نقول للجميع: دعوا الديمقراطية تفرز الفئ من السمين!!

- لأن هذا الفريق المصغر من أساسه مخالفة واضحة للنظام الداخلي وللتوافق والمبادرة الخليجية وألبيتها ولقراري مجلس الأمن، فالذين شغلوا الوطن بالقضية، عملوا على شغل المتحاورين بهذا الفريق المصغر وكنا في غنى عنه لأن فريق القضية الجنوبية قادر بعدده الكامل على مناقشة القضية وتقديم الحلول والضمانات لها.

ربما ثرثرة أشهر تفصلنا عن 21 فبراير 2014م وهو آخر يوم للمرحلة الانتقالية في اليمن.. هل انتم في مؤتمر الحوار تضربون حساباً لهذا التاريخ.. أم أن قاعدة التمديد هي المسيطرة على عقلية كل من حصل على منصب في هذا البلد؟

- اعتقد أن كل يمني يتمنى من قلبه أن تتضح الأمور وتخرج البلاد من الأزمة نهائياً ونجراً ديمقراطية في مواعيدها.. ولكن إذا لم نستطع في مؤتمر الحوار أن ننجز مهامنا في المدة المحددة فلا بأس من التمديد لفترة بسيطة نستكمل فيها ما تبقى ليتسنى لنا إنجاز المهام على أكمل وجه، وهي فرصة لأن تستكمل اللجنة العليا للانتخابات أيضاً مهامها المتعلقة بالسبل الانتخابي الجديد، كذلك فرصة للجنة صياغة الدستور لإعداده وإنزاله للاستفتاء عليه من قبل الشعب.

لكن لم تشكل لجنة صياغة الدستور حتى الآن؟

- ستشكل وفقاً لما هو معمول به في مؤتمر الحوار ونحن في المؤتمر الشعبي العام متمسكون بالتراتبية في تطبيق بنود المبادرة الخليجية حتى وإن تم التمديد لفترة محددة فلا بد من تطبيق البنود بترايبية وعدم القفز على أي بند.

كم في الفترة المناسبة التي تراها أنت للتمديد من أجل استكمال ما تبقى أمام مؤتمر الحوار الوطني؟